

تفعيل الطاقات الإنتاجية المعطلة في الاقتصاد العراقي الضرورات - التحديات

أ. م . د . حسين عجلان حسن *

المستخلص

أن ظروف التحول التي مر بها العراق ما بعد عام 2003 والتي نجم عنها مشكلات (اقتصادية واجتماعية وأمنية) هي التي أفضت إلى تدهور الطاقات الإنتاجية وتعطلها سواء في مجال الطاقات المادية أو المالية أو البشرية أو الطاقات النفطية والغازية ، لذلك يستهدف البحث تشخيص ماهية الطرق والآليات التي يمكن أن تنتهج في المرحلة الحالية لإعادة تفعيل الطاقات الإنتاجية المعطلة في الاقتصاد العراقي واستغلال هذه الطاقات بما يتناسب وأهداف التنمية البديلة .

الكلمات المفتاحية : الطاقات الإنتاجية المعطلة، التنمية البديلة، الاقتصاد العراقي

* كلية المنصور الجامعة

المقدمة والمنهجية :-

يعلم الجميع أن السمة الأساسية للاقتصاد العراقي ، أنه اقتصاد ريعي ، تعتمد كل فعالياته الاقتصادية الكلية والجزئية على منتج واحد فقط وهو (النفط) لذلك فهو لم يمتلك القدرات على تقرير سياساته الاقتصادية الداخلية والخارجية في ضوء المتغيرات التي تؤثر على هذا المورد ، وفي ضوء هذه السمة أصبح الاقتصاد أيضاً لم يمتلك القدرة على تحديد ورسم سياساته الاقتصادية الكلية . وتعد الشواهد التاريخية والتجربة العملية للفترة السابقة (ما قبل التغيير) خير دليل على ذلك لأسباب ومبررات مختلفة لا داعي الخوض في تفاصيلها .

أما الفترة ما بعد عام (2003) كانت محملة بالأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية ويقدر تعلق الأمر بالجانب الاقتصادي ، فإن كل الآراء تكاد تتفق إن الاقتصاد العراقي لا يزال يعاني من أزمة ، وإن الاستقرار والتوازن في الاقتصاد أضحي مستثنى ، صحيح أن العراق لم يعد يعاني كما كان في الفترة السابقة (قبل التغيير) من نقص في العملات الأجنبية ، وعجز مالي حكومي ، وتدهور مستمر في سعر الصرف ، وتفاقم المديونية الخارجية ... إلا إنه مع ذلك أصبح يواجه حزمة من المشاكل الجديدة والتي يمكن بلورتها في أنه على الرغم من تحول الدولة (في أطار التوجهات العامة) إلى اقتصاد السوق ، إلا إنه لم نجد على أرض الواقع أي برنامج اقتصادي واضح المعالم للحكومة وإطار تشريعي للسياسة الاقتصادية للدولة طيلة الفترة الماضية بعد التغيير ، إذ حدث تعطل شبه كامل للطاقات الإنتاجية وانهارت تماماً ركائز الاقتصاد الصناعية والزراعية والخدمية والتجارية حتى أصبح البلد يستورد كل أنواع السلع والمنتجات الزراعية والصناعية وتدهورت أيضاً العوامل المساندة للعملية الإنتاجية وبخاصة الموارد البشرية المؤهلة ، وتشوه الهيكل الإنفاقي للموازنات المالية فضلاً عن افتقار المؤسسات الداعمة للاقتصاد السوق الذي أثر سلباً على إمكانية جذب رؤوس الأموال العراقية المهاجرة وكذلك الاستثمار الأجنبي .

لذلك فإن مشكلة البحث : تتحدد في الإجابة على التساؤلات الأساسية التي تتعلق بما هيه الطرق والأساليب والآليات التي يمكن أن تنتهج في المرحلة الحالية لإعادة تفعيل الطاقات الإنتاجية المعطلة في الاقتصاد العراقي ، كي نقلل من المشاكل الناجمة عن هيمنة المورد النفطي واستغلال هذه الطاقات بما يتناسب ووجهة نظر التنمية البديلة .
أما هدف البحث : دراسة المشكلات الاقتصادية الناتجة عن تعطل الطاقات الإنتاجية المعطلة واقتراح الوسائل اللازمة لمعالجة هذه المشكلات وعدم تفاقمها مستقبلاً.

فرضية البحث : ينطلق البحث من فرضية أساسية مفادها أن ظروف التحول التي مر بها العراق والتي نجم عنها (مشكلات اقتصادية واجتماعية وأمنية) هي التي أفضت إلى تدهور الطاقات الإنتاجية وتعطلها وذلك في ظل عدم وجود سياسات اقتصادية مستقرة وواضحة المعالم .

المحور الأول**خصائص الاقتصاد العراقي والتغيرات البنيوية خلال الفترة 2003 - 2012**

بسبب الفوضى الاقتصادية التي هي نتاج أكثر من نصف قرن مرّ بها الاقتصاد العراقي وضعف السياسات الاقتصادية التي مارسها النظم السابقة والحالية ، إن خاصية الاقتصاد العراقي المتمثلة بهيمنة القطاع النفطي لم تنعكس بنتائج إيجابية وتغيرات بنيوية واضحة على مسيرة نمو هذا الاقتصاد بكل قطاعاته الإنتاجية منها والخدمية . والدليل على ذلك ، إن الموارد المالية التي حصل عليها العراق خلال الفترة 2003 - 2012 قد نمت بمعدلات متزايدة وحققت طفرات كبيرة مقارنة بالفترات السابقة ، ولكن هذه الموارد النفطية لم تحقق تحولات حيوية في هيكل الناتج المحلي الإجمالي على الوجه الذي يحقق التنوع في الهيكل الاقتصادي ويحد من تبعية الاقتصاد العراقي لقطاع إنتاج النفط ، كذلك أن هيمنة إنتاج النفط وزيادة الموارد المالية المتأتية عنه لم تعالج المشاكل المستديرة التي يعاني منها الاقتصاد مثل مشاكل الفقر والبطالة والسكن وتردي الخدمات الأساسية بالشكل الذي يتوازن وحجم أنفاق تلك الموارد المالية .(1)

والحقيقة أن غياب التنوع في الهيكل الاقتصادي العراقي وتبعيته لقطاع إنتاج النفط ، يمكن أن يستدل عليه من نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي التي بلغت حوالي 43% خلال عام (2010) وهي تشكل أكثر من 90% من إجمالي الصادرات وعوائد الدولة وضعف مساهمة القطاعات الأخرى في توليد الناتج المحلي الإجمالي كما مبين من المؤشرات الواردة في الجدول رقم (1) ، إذ بلغت حصة القطاع الزراعي (8.6) ترليون دينار بنسبة 5% ، بينما بلغت حصة قطاع الصناعة التحويلية (3.9) ترليون دينار وبنسبة 2.3% من الناتج المحلي الإجمالي . ويعد استحواد إنتاج النفط على هذه النسبة العالية من هيكل الناتج المحلي الإجمالي دليلاً على حالة عدم التنوع في هيكل الاقتصاد العراقي وتبعيته وتأثره بظروف إنتاج النفط والتغيرات في أسعاره الدولية .(2)

أن تدني نسبة مساهمة القطاعات السلعية (الزراعة والصناعة) في الناتج المحلي الإجمالي وتخلفها سوف ينعكس في هيكل التجارة الخارجية ، حيث يضطر البلد إلى الاعتماد على الاستيراد لتغطية حاجته للسلع المختلفة وترجع الصادرات السلعية للخارج التي لم تتجاوز قيمتها في عام 2009 عن (300) مليون دينار بينما تجاوزت قيمة

الاستيرادات السلعية الأجنبية حوالي (38) ترليون وفي عام 2011 أضر العراق أن يستورد 85% من حاجته إلى المواد الغذائية و 90% من حاجته إلى السلع الصناعية . (3) من ذلك يتبين خطورة استمرار الاعتماد على مصدر واحد للتنمية وضرورة التفكير الجدي في أحداث تحولات في بنية الاقتصاد العراقي باتجاه تنويع مصادر النمو والدخل . وخاصة وهو يعاني من تراجع معدلات النمو الحقيقي وعدم استجابة الجهاز الإنتاجي للتغيرات في الطلب المحلي .

جدول رقم (1)

النتائج المحلي الإجمالي GDP لعام 2010 بالأسعار الجارية

النسبة %	القيمة / مليون دينار	القطاع
5%	8657.4	الزراعة
43%	73990.6	النفط الخام
2.3%	3916.5	الصناعة التحويلية
1.1%	1979.8	الكهرباء والماء
3.5%	6010.5	البناء والتشييد
11.2%	19415.2	النقل والمواصلات
8.6%	14940.2	تجارة الجملة والمفرد
9.4%	16310.0	المالية والتأمين وخدمات العقار والأعمال
15.9%	27459.4	خدمات التنمية الاجتماعية
100%	171957.0	إجمالي الناتج المحلي الإجمالي

المصدر : وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء

المحور الثاني

تحديد مظاهر تبديد الطاقات الإنتاجية في الاقتصاد العراقي

أولاً : مظاهر تبديد الطاقات النفطية الغازية

1. تبديد الطاقات النفطية

لقد كانت ولا زالت محددات تطور الاقتصاد العراقي محكومة بعائدات النفط التي تجاوزت أكثر من 95% من دخل الدولة الرسمي ، حيث تراوحت صادرات النفط الخام والمنتجات النفطية ما بين (18.1 - 25.6) مليار دولار خلال الفترة (2005 - 2007) وأن هذه العوائد في الحقيقة تشكل أكثر من 92% من إيرادات الموازنة ، إذ أنه في عام 2005 استندت تقديرات عوائد الصادرات من النفط الخام على أساس معدل إنتاج 2.35 مليون برميل يصدر منه 1.8 مليون برميل يومياً بسعر معدله (26) دولار للبرميل الواحد ، أما في عام 2006 فقد تم زيادة الإنتاج إلى 2.7 مليون برميل يومياً بطاقة تصديرية 2.15 مليون برميل وفي عام 2007 فإن معدل الإنتاج توقع أنه يرتفع إلى 3.5 برميل يومياً وأن ترتفع الصادرات إلى 2.8 مليون برميل يومياً . والحقيقة أن هذه الكميات المصدرة خلال الفترة (2003 - 2012) بنيت على افتراضات سعرية هي أقل من أسعار السوق الحقيقية أخذين بنظر الاعتبار الظروف الأمنية والتحديات الداخلية التي حالت دون تحقيق معدلات الإنتاج المستهدفة لأغلب السنوات والذي انعكس بالتالي على الكميات المصدرة منها . (4)

أما بخصوص طاقات التصفية ، تقدر الطاقات التصفية الحالية للمصافي العراقية بحدود (550) ألف برميل يومياً وهي جميعها مملوكة للدولة وأن النفط الخام المجهز للمصافي يباع حالياً بسعر (300) دينار وشركات تصفية وتوزيع المنتجات النفطية تعاني من خسائر كبيرة ناجمة عن تحديد أسعار المنتجات النفطية من قبل الدولة عند مستويات متدنية جداً تقدر بسنت واحد للتر من البنزين العادي وسنتين ونصف للتر الواحد من البنزين المحسن .

أن الدولة حالياً لا تحصل على أية إيرادات عن تجهيز النفط الخام للمصافي والذي تقدر قيمته في الأسواق الدولية حالياً (5.2) مليار دولار سنوياً إذا أضفنا إلى ذلك الاستيرادات من البنزين والتي تقدر كلفته بحوالي 2.4 مليار دولار يصبح مجموع ما تتحمله الدولة عن دعم المنتجات النفطية بحدود (8) مليار دولار وهذا ما يعادل أكثر من 40% من مجموع الإيرادات الحكومية ، لذلك فإن موضوع إعادة تأهيل المصافي وزيادة طاقات التصفية ينبغي أن يعطى الأولوية في برامج الدولة لغرض تقليل العبء على الموازنة . (5)

أن هذه الزيادة في الصادرات النفطية وما ينتج عنها من إيرادات مالية لم تعالج المشاكل الحقيقية للاقتصاد العراقي ، إذ أن نسب كبيرة من هذه الإيرادات وضفت في مشاريع شبه فاشلة وترقيعية وميزانيات تشغيلية لدوائر ومؤسسات عاطلة عن العمل وظل هذا القطاع رغم ارتفاع نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي GDD لا يوفر فرصاً كثيرة لتشغيل القوى العاملة وليس له دور مؤثر في معالجة مشكلة البطالة بالمقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى . (6)

لذلك فإن الاقتصاد قد شهد بعد فترة عام 2003 نسب ضياعات كبيرة في عوائده النفطية بسبب سوء إدارة هذه الموارد والفساد إذا قورن ذلك بمعدل الفقر الذي بلغ 36% والنسبة العالية من العراقيين الذين لازالوا يستلمون الحصص المقننة من الغذاء ، وقلة الخدمات المقدمة للمواطنين والنقص في توليد الكهرباء ومشاكل الطرف الصحي (رغم وسائل الرفاه المنزلي التي حصلت عليها بعض العوائل العراقية مقارنة بالفترة الماضية) .

والحقيقية أن هذه المشاكل لا يمكن أن تعالج بدون اعتماد سياسة تنويه بديلة وإيجاد مصادر متنوعة للدخل ، إضافة إلى زيادة تشغيل الطاقات الإنتاجية للقطاع النفطي وتفعيلها . إذ تشير بعض الدراسات أن عملية البناء التنموي للاقتصاد العراقي تحتاج إلى أن يصدر (6) م.ب.ي من نفطه لمدة عشر سنوات أو تصدير عشر ملايين ب.ي لمدة خمسة سنوات قبل أن يسترد عافيته ويعمر بنيته التحتية ويكتمل قطاع الخدمات بكل جوانبه ولكي يواكب التقدم الحاصل في دول المنطقة (شرط أن يرافق ذلك إرادة وطنية مخلصه).... والحقيقة أن الأرقام التفاولية لتصدير الكميات النفطية خلال السنوات المقبلة التي تذكر أن العراق ممكن أن تزيد قدراته الإنتاجية إلى 12.5 م.ب.ي بحلول 2019 ، هذه الزيادة في الأمد القصير لا يمكن أن تتحقق أو يشك في تحقيقها في ظل بنية نفطية وتأخر في تنفيذ المشاريع النفطية ، ومنافذ تصدير طاقاتها متدنية أفضلها يوفر معدل تصدير يومي لا يزيد عن 3 م.ب.ي وأغلب الخطوط الأخرى معطلة وتحتاج عملية تأهيلها إلى وقت طويل واستثمارات مالية ضخمة . (7)

وحتى إذا افترضنا توفر مصادر التصدير فإن وضع السوق العالمية حالياً لا يسمح بزيادة حادة في صادرات النفط نتيجة الركود الاقتصادي العالمي (الذي يشبه بمرحلة الركود في فترة الثمانينات) الذي أسفر عنه انخفاض استهلاك النفط العالمي بنسبة (40%) مما اضطر السعودية أن تخفض صادراتها من 10 م.ب.ي إلى 4 م.ب.ي حفاظاً على الانهيار الكامل للأسعار . (8)

فضلاً عن ذلك هنالك أسباب وتحديات خارجية تحول دون رفع الطاقات الإنتاجية النفطية للعراق وهناك دول وجهات تعمل بكل الوسائل على أهدار الفرص المتاحة أمام تفعيل الطاقات الإنتاجية متمثلة هذه التحديات بـ :

أ- ليس في مصلحة دول الجوار سياسياً واقتصادياً استعادة العراق قدراته النفطية وحرص هذه الدول على بقائه سوقاً استهلاكياً لبضاعتها حيث أن العراق يستورد سنوياً أكثر من (60%) من إيرادات النفط كبضائع استهلاكية من دول الجوار (إيران ، تركيا ، السعودية ، الأردن ، الإمارات) .

ب- استعادة العراق لقدراته الإنتاجية النفطية وتفعيلها سوف يؤثر على استقرار أو انخفاض الأسعار النفطية وسيؤثر ذلك على خيارات كل من السعودية والكويت ، وإيران ، والإمارات ويحرمها من إيرادات سنوية خيالية ، فإذا انخفض سعر النفط مثلاً عشرة دولارات للبرميل الواحد ستخفض إيرادات السعودية بحدود 36 مليار دولار سنوياً . (9)

لذلك في ضوء هذه التحديات من المتوقع أن لا تتجاوز الطاقات الإنتاجية النفطية للعراق في الأمد القصير عن 4 مليون برميل يومياً ، وعليه ضمن هذا المعدل من سقف الإنتاج ينبغي أن توضع الخطط والسياسات الاقتصادية المثالية التي من خلالها يمكن استخدام الإيرادات المتوقعة في تطوير الاقتصاد العراقي وبنيته التحتية والاستفادة منها في تنمية القطاعات السلعية وإحداث التغييرات الهيكلية المطلوبة .

2. التكلفة الاقتصادية لتبديد الطاقات الغازية

تشير الدراسات أن احتياطي العراق المكتشف من الغاز الطبيعي يقدر بـ (150) ترليون متر مكعب ، أي ما يعادل (26) مليون برميل نفط ، و 70% منه يصاحب إنتاج النفط و 30% منه متواجد في الحقول الغازية . والاحتياطي الكلي الغازي يقدر بـ (300) ترليون ، ما يعادل (53) بليون برميل نفط . (10)

وعلى الرغم من أن الغاز الطبيعي أقل تلويناً وسهل الاستخدام مقارنة بالنفط ومشتقاته لكن سعره يظل أقل بكثير من سعر النفط للطلب العالي على النفط واستخداماته المتنوعة والمهمة . ومن خلال تحليل مقدار الطلب المحلي على النفط ومشتقاته يمكن أن نتوصل إلى احتساب كلفة عدم استخدام هذا المورد الطبيعي المهم ، سيما وأن الاقتصاد العراقي يعتمد على النفط ومشتقاته بدرجة كبيرة في توليد الطاقة الكهربائية والتدفئة ، إذن لتقدير خسارة البلد (نتيجة عدم استثمار الغاز الطبيعي) ، يتوجب علينا أن نعامل الكمية غير المستغلة منه في توليد الطاقة الكهربائية والتدفئة بسعر كمية النفط المحروقة في توليد (الكهرباء والتدفئة) ممكن أن تصدر هذه الكمية (المحروقة) وتحقق عوائد مالية للبلد ، حيث في دراسة اقتصادية قدرت خسائر العراق من تأخر استثمار مشاريع الغاز الطبيعي ابتداءً من عام (2006) كما مبين في جدول رقم (2) بحدود (52.9) مليار دولار لمتوسط الفترة من (2006 - 2011) و قدرت هذه الخسائر بحدود (147) مليار دولار لمتوسط الفترة (2012 - 2016) . (11)

إن خسارة عدم استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة منه ستكون أكثر تكلفة في العراق في حالة الاستمرار بالنظر إليه اعتماداً على سعره في السوق وليس على أساس استبداله بكميات النفط التي يستهلكها الاقتصاد العراقي .

جدول رقم (2)
خسائر الاقتصاد العراقي من عدم استغلال الطاقات الغازية
مليار دولار

السنة	مقدار الخسارة
2006	3
2007	5.5
2008	6.8
2009	9.6
2010	11.0
2011	17
2012	21
2013	26
2014	31
2015	34
2016	35
معدل الفترة 2006 - 2011	52.9
معدل الفترة 2012 - 2016	147

المصدر : د. نزار أحمد : شبكة الانترنت العالمية ، خسائر العراق من مشاريع الغاز المعطلة

ثانياً : مظاهر تبيد الموارد المالية وتشوهات الهيكل الانفاقي المالي :

تظهر مشكلة تبيد الموارد بشكل واضح من خلال حجم الموارد المالية المخصصة في الموازنات المالية ، فمشاكل الموازنات المالية على مستوى الاقتصاد العراقي هي ليست مشاكل التمويل وليست مشاكل في حجم الموازنة ، ولكن المشكلة تكمن في عملية عدم توظيف الأموال المخصصة بشكل ناجح وفعال بعيداً عن مظاهر الفساد المالي والآليات التقليدية غير الفاعلة في تفعيل هذه الأموال وتحويلها إلى طاقات إنتاجية فعلية على مستوى الاقتصاد .
فالمؤشرات المبينة في جدول رقم (3) توضح أن إجمالي النفقات ازداد من 51.727 مليار دينار عراقي في عام 2010 إلى 117.123 مليار دينار في عام 2012 ويقدر لها أن تزداد في موازنة عام 2013 إلى 138.425 ، ولكن في الحقيقة الجزء المخصص للمشاريع الاستثمارية في القطاعات الاقتصادية من هذه الكتل النقدية الهائلة لازالت نسبته هي أقل من النسب المخصصة للنفقات التشغيلية ، وأغلب هذه التخصيصات الاستثمارية مستغلة في القطاعات غير السلعية إذ 17% منها استثمرت في مشاريع الطاقة في حين 1% ، 2% في القطاعين الصناعي والزراعي و 15% على نفقات الأمن والدفاع . لذلك نلاحظ ارتفاع النفقات التشغيلية في الموازنات العامة والتي استثمرت نسبتها في الارتفاع حتى في موازنة عام 2013 ، حيث بلغت 83.316 مليار دينار في حين النفقات الاستثمارية قدرت بحوالي 55.109 مليار دينار ، الأمر الذي يجعل الميزانية عاجزة عن خلق الفرص الاستثمارية وخلق ديناميكية في النمو الاقتصادي الذي يعد التوسع الاستثماري أهم شروطه ومستلزماته الأساسية . (12)

وما يؤكد هذا الاتجاه أن موازنة الدولة للسنوات 2006 - 2009 خصصت مبلغ (153) مليار دولار للإنفاق التشغيلي على مستوى قطاعات الاقتصاد الوطني كانت نسبة الإنفاق 91% في حين خصص للإنفاق الاستثماري (58) مليار دولار بلغت نسبة التنفيذ 75% ، وبلغت الإيرادات العامة (210) مليار دولار وعليه يتضح أن التخصيصات المالية هي ليست مشكلة معيقة للأداء الاقتصادي لكن المشكلة كما ذكرنا هي عدم إمكانية توظيف هذه الأموال في القطاعات الاقتصادية الإنتاجية وتفعيل الأنشطة الاقتصادية الأخرى العاطلة على مستوى الاقتصاد الوطني . (13)
وذلك بسبب ضعف القدرة على التنفيذ لأسباب تتصل بالكفاءة الإدارية وعوامل الفساد المالي والإداري وضعف المعرفة الفنية بأسس الإدارة المالية والجدول التالي رقم (3) يوضح ضعف كفاءة الأداء والتنفيذ المالي الاستثماري للسنوات 2006 - 2009 التي لا تتناسب وشدة الفقر والحرمان التي يعاني منها المواطن العراقي .
وعليه النقص الحاصل في التخصيصات الاستثمارية وعدم وجود آليات واضحة تضمن التوظيف العقلاني الرشيد للموارد المالية المتاحة سيفضي ذلك إلى التوجه نحو القطاعات الخدمية ذات الربحية السريعة والنشاطات الهامشية التي ليس لها علاقة بالتنمية المستدامة .

جدول رقم (3)
حجم النفقات الاستثمارية في الموازنات المالية للسنوات 2010 - 2013
مليار دينار عراقي

نوع الإنفاق	تخصيصات 2010		تخصيصات 2011		تخصيصات 2012		تخصيصات 2013	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
نفقات جارية	39.062	75.3	66.596	68.8	78.873	67	83.216	60.2
نفقات استثمارية	12.665	24.4	30.066	31.1	38.250	32.7	55.109	39.8
إجمالي النفقات	51.727	%100	96.662	%100	117.123	%100	138.425	%100

المصدر : جداول الموازنة المقدمة لمجلس النواب في وزارة المالية

جدول رقم (4)
نسب التنفيذ المالي الاستثماري مقارنة بالتشغيلي للسنوات 2006 - 2009

السنوات	أولاً : الإنفاق التشغيلي		
	التخصيصات المصدقة	التخصيصات المستخدمة	نسبة الزيادة %
2006	26.324	21.414	—
2007	30.504	27.943	16
2008	50.916	47.486	67
2009	45.863	43.124	10
المجموع	153.607	139.968	—
	ثانياً : الإنفاق المالي الاستثماري		
السنوات	التخصيصات المصدقة	التخصيصات المستخدمة	نسبة الزيادة %
2006	7.651	4.346	—
2007	12.092	6.676	58
2008	25.486	19.434	111
2009	13.227	13.490	48 (-)
المجموع	58.458	43.949	—

المصدر : كمال الصباح : دراسة مشكلة ضعف الأداء الاقتصادي ، مصدر سبق ذكره ، ص 19 - 20

ثالثاً : مظاهر تدهور الطاقات الإنتاجية القطاعية

يكاد يتفق الجميع أن الهدف الأسمى للتنمية المستدامة في العراق ، هو معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، خاصة معدل نمو القطاعات الاقتصادية السلعية (الزراعة والصناعة) .

هذه القطاعات هي القائدة للاقتصاد وهي التي تساهم فعلاً في تنشيط وتفعيل حيوية الاقتصاد العراقي من خلال علاقتها بالمتغيرات الاقتصادية الكلية من جهة وتأثيرها المباشر على حركة نمو القطاعات الاقتصادية من جهة أخرى (سيما إذا علمنا أن النفط ثروة ناضبة قد نفقدها في المستقبل) بينما ستظل هذه القطاعات الإنتاجية (الزراعة والصناعة) هي الرصيد الدائم لمعيشة أجيالنا المقبلة وتشغيلهم . كذلك يجب تحديد أسلوب استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة في هذه القطاعات .

أذن نحن أمام غياب هدف تنموي مهم (طالما تناسته الموازنات التخطيطية التي تم وضعها بعد عام 2003 والسنوات اللاحقة لها ...) يكمن هذا الهدف بمعرفة ما هو معدل النمو المستهدف لقطاعات الاقتصاد القومي وخاصة القطاعات السلعية الذي يعد هدفاً منطقياً وموضوعياً ضمن هذه المرحلة وبأي اتجاه يمكن تنمية هذه القطاعات في ظل (اقتصاد السوق ومتغيراته) وما هي السياسات والآليات الاقتصادية المطلوبة لتنشيط فاعلية أداء هذه القطاعات لكي تضيف مكونات جديدة للاقتصاد (عدا النفط) في المرحلة القادمة .

أن من أبرز المشاكل التي تواجه الاقتصاد العراقي في المرحلة الحالية هو توقف عملية الإنتاج في القطاعات السلعية الرئيسية (الصناعة والزراعة) ، ويعود ذلك إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج ، وبالتالي أصبح العراق من الدول المستهلكة ، حيث يستورد السلع والبضائع من دول الجوار ودول شرق آسيا بأسعار أرخص من أسعار المنتج المحلي مما أدى إلى توقف الإنتاج ونجم عن هذا التوقف زيادة نسبة البطالة .

ففي أحد الدراسات التي أعدها اتحاد الصناعات العراقية ، أن المشاريع الصناعية المتوقفة عن الإنتاج تقدر بحدود (40000) ألف مشروع أكثر من 80% من هذه المشاريع توقف عن العمل منذ عام 2003 لغاية اليوم بسبب انقطاع التيار الكهربائي وشحه الوقود وارتفاع تكاليف النقل وعدم توفر المواد الأولية ، فضلاً عن هجرة أصحاب رؤوس الأموال (بسبب الظروف الأمنية) وهناك حوالي (20000) مشروع متوقف بسبب حاجتها إلى تأهيل الآليات وتوافر المواد الأولية والعمالة الفنية الذين هاجروا بعد الاحتلال بسبب الظروف الأمنية ، والحقيقة أن أهم الأنشطة الإنتاجية المتضررة ضمن هذه المشاريع هي الصناعات النسيجية والخياطة والإنشاءات والصناعات الغذائية والكيميائية وصناعة الورق والطباعة . (14)

أما على مستوى المشاريع الإنتاجية المملوكة للدولة ، فعدد المشاريع المتوقفة عن الإنتاج ومعلقة بشكل شبه كامل بعد عام 2003 قدرت بـ (192) مشروعاً يعمل فيها حوالي (500000) خمسمائة ألف شخص وأن قوة العمل هذه تعيل جزءاً كبيراً ومهماً من السكان ، وبعد هذا العام عانى عدد من المشاريع والمصانع المهمة التابعة للدولة من عمليات السلب والنهب والتدمير ، وأن أغلب هذه المشاريع أصبحت خارج الخدمة ومعلقة ، فضلاً على قدم أغلبية المشاريع الصناعية وعدم حدوث أية تطوير تكنولوجي عليها بسبب الظروف والصدمات القاسية السابقة التي مر بها الاقتصاد العراقي . (15)

في ضوء ما تقدم لتشجيع وتنمية هذه الطاقات أمام الحكومة العراقية خياران الأول هو استخدام عائدات الزيادة في صادرات النفط لبناء البنية التحتية وتحسين مجال الخدمات (الكهرباء والماء والطرق والمباني والاتصالات والصحة والأنهر ...) وتوفير الأسس اللازمة لتهيئة مناخ الاستثمار وترك القطاع الخاص يشق طريقه بنفسه (مع منحه السياسات التشجيعية اللازمة لذلك) وبطل واقعية وليس خيالية ، فإن صادرات العراق النفطية اللازمة لمعالجة مشاكل البنى التحتية لا تتحقق إلا بعد عشر سنوات على أقل تقدير ، أما الخيار الثاني هو الموازنة بين مشاريع البنية التحتية والخدمات ومساعدة القطاع الخاص . ففي مجال الزراعة بإمكان الدولة مساعدة الفلاحين والمستثمرين مالياً والتشجيع على استخدام التقنية الحديثة في الزراعة وحماية المحصول النهائي بفرض ضرائب على المحاصيل الزراعية المستوردة ، وكذلك تطبيق سياسات حمائية جزئية أو كلية على المنتجات الصناعية وتشجيع الصناعات الصغيرة والورش وجعلها صناعات مغذية ومكملة للصناعات المنتجة من قبل الدولة .

رابعاً : مظاهر تدهور الطاقات البشرية وزيادة معدلات البطالة

أفرزت سنوات ما بعد عام 2003 تبيد واضح للطاقات البشرية وعدم استثمارها بما يفرض زيادة مساهمتها في تطوير واقع المجتمع العراقي ، ويظهر ذلك واضحاً من خلال ظاهرة البطالة التي تعد في مقدمة التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي ، هذه الظاهرة الخطيرة التي يجب دراستها في الوقت الحاضر باعتبارها نتيجة لعوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية انتشرت في الاقتصاد العراقي منذ فترة زمنية ليست بالقصيرة وتحققت في الفترة منذ عام 2003 ولغاية الوقت الحاضر على أثر المؤشرات السابقة ، حيث أصبحت هذه الظاهرة لا يمكن تجاهلها أو تركها لآليات سوق العمل الحرة .

وعند دراسة حجم البطالة ضمن الفئة العمرية (15 - 65) القادرة على العمل والراغبة فيه بالأجور السائدة ولكن لم تجده ، تبين المؤشرات والبيانات المتاحة لدينا ، أن عدد سكان العراق يبلغ (25.609) مليون نسمة تقريباً وتقدر الفئة العمرية في سن العمل (15 - 65) للسكان بحوالي 56.2% وتبلغ نسبة القوى العاملة من مجموع السكان 27.3% بينما تقدر نسبة البطالة بنحو 30% من القوة العاملة بحسب الإحصائيات الرسمية بينما تشير تقديرات أخرى إلى أنها قد تصل إلى نسبة أعلى من ذلك ، لكن في الوقت نفسه هذه النسبة غير دقيقة ومتفاوتة من مصدر إلى آخر لعدم توفر إحصائيات ومسوحات ديمغرافية دقيقة عن السكان فضلاً عن عدم شفافية البيانات المتعلقة بموضوع البطالة(16)

ومما يزيد من حدة هذه المشكلة أن نسبة مهمة من العاطلين عن العمل هم من الخريجين ومن مستويات مختلفة ، حيث على مستوى البكالوريوس قدرت هذه النسبة بحدود 19.8% والدبلوم العالي 16% والماجستير 5% وهذه تعد خسارة للمجتمع والفرد معاً متمثلة بتكاليف تعليمهم وتكاليف فرص الانتفاع من خدماتهم الضائعة وطاقاتهم الإنتاجية المعطلة . (17) أن نسب البطالة الحالية المتاحة تدل على مدى حجم الطاقة البشرية المهذورة ، وتتجسد خطورة البطالة باعتبارها مشكلة اجتماعية واقتصادية وسياسية بكل أبعادها ومضاعفاتها وهي تزداد اتساعاً طالما أن فرص العمل الجديدة تعجز عن استيعاب الأعداد المتزايدة من طالبي العمل . حيث بلغ معدل نمو عرض العمل من القوى العاملة 12.6% وهو أعلى من معدل النمو السكاني البالغ 3.2% .

وإذا قارنا نسبة البطالة في العراق مع الدول المجاورة ندرك حجم المشكلة التي تعيشها ، فعلى سبيل المثال في الأردن وصلت إلى 15% وفي إيران 14% وفي مصر 9.2% وفي الكويت 1.1% من القوة العاملة ، ويمكن ملاحظة هذا التباين مع باقي دول العالم من خلال الاطلاع على الإحصائيات الدورية التي تنشرها المنظمات الدولية . وعلى مستوى محافظات العراق ، تتباين نسب البطالة من محافظة إلى أخرى وتتركز في بعض المحافظات دون الأخرى ، إذ تشير بعض الدراسات أن محافظة الناصرية تتصدر الأولى من بين محافظات العراق إذ يبلغ نسبة البطالة بين الذكور 48.8% وبين الإناث 25.6% وفي محافظة الأنبار بحدود 33.3% ، البصرة 15.5% وكربلاء 14% (18).

ومن الأسباب التي أدت إلى زيادة نسب البطالة هو تلكؤ برامج الأعمار وتوجيه قسم كبير من الموارد المالية نحو نشاطات غير إنتاجية وتسريح أعداد كبيرة من منتسبي الدولة بعد عام 2003 وعدم حصول تحسين ملموس في حالة البنى التحتية والارتكازية وعدم وجود خطة مدروسة وإجراءات فعلية مؤثرة تجاه البطالة وتفاقمت هذه الظاهرة واتسعت أيضاً في ظل التشوهات المستمرة التي شهدتها سوق العمل والمتمثلة أصلاً في قلة فرص العمل وتزايد الداخلين سنوياً على سوق العمل والتي تبلغ نسبتهم أكثر من 200 ألف شخص في السنة ، رغم فرص التشغيل المؤقتة التي استحدثت في بعض الوزارات والمؤسسات الحكومية ، مع استحداث درجات وظيفية محددة في بعض النشاطات والدوائر الحكومية (الصحة والتربية) أغلبها تندرج في البطالة المقنعة .

المحور الثالث

الأوليات الاقتصادية لتفعيل الطاقات الإنتاجية المعطلة من وجهة نظر التنمية البديلة

سبق وأن استهدفت إستراتيجية التنمية في العراق وفقاً للمنظور بعيد المدى إلى إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي حسب أساسيات آليات السوق بما يسمح للقطاع الخاص بقيادة عملية التنمية . لكن الواقع العملي في ضوء تجربة السنوات السابقة ولحد الآن ، أثبتت أن هذا الخيار يفتقر إلى الأسس الموضوعية لضرورة لتحقيق هذا الهدف في ظل دمار البيئة الإنتاجية وتعطل الطاقات الإنتاجية كاملة (زراعة وصناعة) ، وخراب البنية التحتية واستمرار تدهور الوضع الاقتصادي والحاجة إلى تدفقات مالية كبيرة لإعادة الأعمار والتنمية ، وغياب الشروط الموضوعية لتحقيق حالة التوازن الكاملة ، والتفاوت الكبير بين إمكانيات القطاعين الحكومي والخاص ، وغياب التوزيع العادل للدخل والثروة وعدم نضوج البنى الاقتصادية والاجتماعية وضالة حجم القوى العاملة النوعية ، أن هذه الوقائع جعلت الدعوة إلى التعجيل بعمليات الخصخصة وترك قوى السوق تعمل لوحدها تبدو دعوة غير موفقة بمجموعها وغير عادلة .

أن مشاكل العراق الحالية على الصعيد الاقتصادي لا يمكن التصدي لها من خلال اتخاذ القرار الصحيح فحسب بل لابد من وجود حد أدنى من المركزية خصوصاً في مجالي التخطيط والرقابة (19) إذ بسبب ضعف المراقبة والمتابعة لازالت معظم قطاعات الاقتصاد العراقي تعاني من تراجع خاصة بعد كل هذه السنوات التي مرت بعد التغيير فالصناعة متوقفة شبه كلياً وكذلك الزراعة وضعف إنتاجية الخدمات وتدني نوعيتها ، وكذلك واقع القطاع التجاري والخسائر التي سببها الاستيراد العشوائي للاقتصاد العراقي ، أما القطاع النفطي فهو الآخر لا يخلو من مشاكل صعبة ، إن الخلل في كل ذلك يعود إلى غياب القرار الاقتصادي المتكامل .

لذلك فإن الأوليات الاقتصادية لتفعيل الطاقات الإنتاجية المعطلة تتطلب الآتي :

3. أولويات تفعيل الطاقات الإنتاجية المعطلة

1. تنويع الاقتصاد العراقي بزيادة حصة القطاعات الإنتاجية (الصناعة والزراعة) من الناتج المحلي الإجمالي وهذا هو أحد الأهداف التنموية المهمة لخلق حالة التوازن في الاقتصاد الوطني .
2. توسيع أنشطة القطاع الخاص وتدعيمها بكل الوسائل ، في القطاعات الزراعية المتكاملة بشقيها النباتي والحيواني لتفعيل دورة في سد احتياجات السوق المحلية من هذه السلع بدلاً من المستورد .
3. إصلاح القطاعات الاقتصادية وذلك بإعادة هيكلة القطاع العام وتطوير القطاع الخاص وخلق المناخ الاستثماري المناسب وضرورة جذب الاستثمارات الأجنبية وبخاصة في القطاعات الاقتصادية الإنتاجية .
4. العمل جهد الإمكان إزالة الاختلال في موازنة الدولة ومعالجة التشوهات في آليات توزيع النفقات باتجاه تقليص الإنفاق التشغيلي ذات النمط الاستهلاكي وزيادة حصة الإنفاق الاستثماري وبخاصة على مستوى قطاعات الاقتصاد الرئيسية الزراعة والصناعة .
5. تشجيع التعليم المهني والتقني وأهميته في استثمار الطاقات البشرية المعطلة ودورة في تزويد العمالة العراقية بالمهارات المعرفية والفنية لمواجهة التغيرات الهيكلية والتحول التي طرأت على سوق العمل .
6. ضرورة نمو القطاع الخاص كأداة أساسية ورئيسة للنمو الاقتصادي ولتوليد فرص العمل وإزالة كل ما يعترضه من عقبات وضرورة التركيز على المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي بإمكانها تشغيل أكبر عدد من العاطلين .

7. رفع معدلات النفقات الاستثمارية من إجمالي الإنفاق العام مع مراعاة الطاقة الاستيعابية للاقتصاد والقدرة التنفيذية للمؤسسات الحكومية بما يؤمن تفعيل الموارد المالية المتاحة واستثمارها بشكل أمثل .
8. إدارة مالية رشيدة لعوائد العراق النفطية من خلال موازنات عامة تعتمد منهجية علمية في توزيع النفقات ومعايير اقتصادية ومالية في توجيهه وتعبئة الإيرادات النفطية (غير المتجددة) نحو المجالات الانفاقية المنتجة .
9. في ظل سياسة الانفتاح على الأسواق الخارجية وسياسات اقتصاد السوق ، ينبغي إعادة النظر في رسم سياسات الإنتاج من قبل القطاع الصناعي الخاص باتجاه تطوير التكنولوجيا وتخفيض كلف الإنتاج والتوسع في المشاريع الإنتاجية (لأن مستلزمات الإنتاج ستكون متاحة أمام المشروع الصناعي الخاص) وبالتالي ينبغي أن يتجه هذا النشاط نحو الصناعات القادرة على المنافسة الخارجية ولكي تكون كذلك ينبغي الاهتمام بالجودة في الإنتاج والانخفاض في السعر .
10. اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة وتوجيه المستثمرين نحو فعاليات صناعية حقيقته ذات جدوى اقتصادية واجتماعية ، وتجنبهم الدخول في صناعات وهمية وهامشية ذات نمط استهلاكياً لا يحقق قيمة مضافة والتي غالباً ما تقوم على رغبات شخصية ضيقة ينظر فيها إلى الربحية كمعيار وحيد لجدوى الاستثمار .
11. يعاني المزارع العراقي من مشاكل متعلقة بمستلزمات الإنتاج الرئيسية ومنها مصادر المياه وتوزيع الطاقة الكهربائية ، مما يؤثر سلباً على معدلات الإنتاجية المتحققة وعدم استغلال مساحات واسعة في هذا القطاع ، لذلك ينبغي وضع خطة لبرمجة توزيع هذين المصدرين بشكل منظم وعادل بين المزارعين وذلك بالتنسيق والتعاون مع الجهات ذات العلاقة .
12. قيام الدولة بالإشراف المباشر على الاستثمار في البناء التحتي للزراعة ، حيث أن هذا النشاط ينبغي أن يكون من مهمة الدولة وذلك لأن القطاع الخاص لا يمكن القيام به ، على الأقل من جانب التخطيط والتنظيم الهندسي وإدارة برامج الاستثمار وربما يمكن تحميل القطاع الخاص عبء التمويل جزئياً .

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات

- في ضوء ما ورد من تحليل في محاور البحث السابقة يمكن أن نستنتج الآتي :
1. تشوهات هيكل الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي بسبب زيادة نسبة مساهمة ناتج القطاع النفطي فيه أفضى إلى تدني نسبة مساهمة القطاعات السلعية (الزراعية والصناعية) وتخلفهما مما انعكس ذلك على هيكل التجارة الخارجية باتجاه اعتماد الدولة بشكل رئيسي على استيراد احتياجاتها السلعية الغذائية والاستهلاكية من دول الجوار والمصادر الخارجية الأخرى .
 2. أن زيادة الصادرات النفطية في السنوات الأخيرة وما ينتج عنها من إيرادات مالية كبيرة لم تعالج المشاكل الحقيقية للاقتصاد العراقي ، إذ نسب كبيرة من هذه الإيرادات وضعت في مشاريع شبه فاشلة وميزانيات تشغيلية لدوائر ومؤسسات عاطلة عن العمل ونسبة كبيرة منها هدر بسبب الفساد المالي ، لذلك فإن القدرات الإنتاجية لهذا القطاع نستطيع أن نصفها بأنها طاقات إنتاجية عاطلة لدورها الضئيل في معالجة أزمت الاقتصاد الحقيقية .
 3. لا يزال هناك تجاهل للخسائر الاقتصادية التي يتحملها العراق نتيجة عدم استثماره مشاريع الغاز الطبيعي التي قدرت بحدود (52.9) مليار دولار لمتوسط الفترة (2006 - 2011) بسبب النظر إليه اعتماداً على سعره المتدني في السوق وليس على استبداله بكميات النفط المستهلكة في القطاعات الاقتصادية وأنشطتها المختلفة .
 4. أن مشاكل تبديد الطاقات المالية المتاحة في الاقتصاد تظهر بشكل واضح من خلال تشوهات الهيكل الإنفاقي وخاصة تدني النفقات المخصصة للمشاريع الاستثمارية وتشغيل الطاقات الإنتاجية العاطلة مقارنة بالإنفاق التشغيلي الذي يوجه نحو القطاعات الخدمية ذات الربحية السريعة والنشاطات الهامشية التي ليس لها علاقة بالتنمية المستدامة .
 5. من أبرز المشاكل التي تواجه الاقتصاد العراقي حالياً هو توقف عملية الإنتاج في القطاعات السلعية الرئيسية (الصناعة والزراعة) وعدم تأهيل وتشغيل مشاريع إنتاجية كثيرة بالقطاع الصناعي ، إضافة إلى عزوف القطاع الصناعي المحلي عن الإنتاج بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي أصبح العراق من الدول المستهلكة للسلع والبضائع المستوردة لكونها الأرخص مما ينتج عن توقف هذه المشاريع وزيادة نسبة البطالة وهروب رؤوس الأموال المحلية للخارج .

ثانياً : التوصيات

لم يتعرض الباحث في هذه الفقرة إلى ذكر التوصيات ، حيث أن ما جاء بالمحور الخاص بالأوليات الاقتصادية المقترحة لتفعيل الطاقات الإنتاجية المعطلة في الاقتصاد العراقي ، هي بمثابة توصيات فعلية اعتمدت أصلاً على تحليل المؤشرات الاقتصادية التي وردت في متن البحث . والتي لها علاقة مباشرة بالمحاور الرئيسية للدراسة ، لذلك تجنب الباحث إعادة هذه التوصيات والمقترحات ضمن هذه الفترة لعدم تكرارها .

المصادر

1. د . عبد الغفور الاطرقجي : أزمة الاقتصاد العراقي وبدائل التنمية ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي لوزارة التخطيط والتعاون الإنمائي حول بدائل التنمية ، حزيران ، 2009 .
2. د. عبد الأمير رحيمه عبود : حول واقع الاقتصاد العراقي ومشاكله وأفاق تطوره ، مجلة الحوار ، العدد 31 ، آيار ، 2012 .
3. د. عبد الأمير رحيمه عبود : مصدر سبق ذكره .
4. تقرير إستراتيجية التنمية الوطنية للسنوات 2005 - 2007 ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، ت 1 ، 2004 .
5. تقرير إستراتيجية التنمية الوطنية : مصدر سبق ذكره .
6. د. عبد الأمير رحيمه عبود : مصدر سبق ذكره .
7. د. نزار أحمد : تشخيص الأسباب المعطلة لانعاش وبناء الاقتصاد العراقي ، شبكة الانترنت العالمية .
8. د. نزار أحمد : دراسة اقتصادية حول أموال النفط العراقي ما بين 1930 - 2010 ، شبكة الانترنت العالمية .
9. د. نزار أحمد : المصدر السابق نفسه .
10. د. نزار أحمد : خسائر العراق من مشاريع الغاز المعطلة والمؤجلة ، صوت العراق ، شبكة الانترنت العالمية .
11. د. نزار أحمد : المصدر السابق نفسه .
12. د. كمال الصباح : مشكلة ضعف الأداء الاقتصادي ، مجلة الحوار ، العدد 23 ، ك2 ، 2011 ، السنة السادسة .
13. د. كمال الصباح : المصدر السابق نفسه .
14. تقارير عراقية : المشاريع الصناعية المتوقعة عن العمل منذ عام 2003 ، الحوار ع 33 أيلول ، السنة الثانية ، 2012 .
15. د. حسين عجلان حسن : تنمية ناتج القطاعات السلعية ضرورة موضوعية لتنشيط الاقتصاد العراقي ، بحث مقدم للمركز العلمي الثالث لكلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، 2001 .
16. المكتب الاستشاري في كلية دهوك ، واقع الاقتصاد العراقي مع الإشارة إلى القطاع الموازي ، جامعة دهوك ، 2008 .
17. مؤيد زيدان خلف العلواني : ظاهرة البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة 1980 - 2006 ، رسالة ماجستير إدارة واقتصاد ، جامعة الأنبار ، 2009 .
18. المكتب الاستشاري : مصدر سبق ذكره .
19. عبد الغفور الاطرقجي : مصدر سبق ذكره .

Activation Of Idle Production Capacities In The Iraqi Economy

“Necessities and Challenges”

Asst. prof.Dr. Hussen A. Hassan*

Abstract

Due to the changes in Iraq after 2003 the resulting problems in (economic, social and security) lead up to the deterioration of production capacities and abnormality in physical, financial , human or oil and gas energies , so this paper diagnose what ways and mechanisms can be pursued at the present stage to reactivate idle production capacities in the Iraqi economy and exploiting them, commensurate with the goals of alternative development.

*Al-Mansour University College